

مؤقت

مجلس الأمن

السنة السادسة والستون



الجلسة ٦٥٧٥

الخميس ٧ تموز/يوليه ٢٠١١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد فيتغ (ألمانيا)

الاتحاد الروسي السيد جوكوف
 البرازيل السيدة دنلوب
 البرتغال السيد فاز باتو
 البوسنة والهرسك السيد فوكاشينوفيتش
 جنوب أفريقيا السيد ماشباني
 الصين السيد وانغ من
 فرنسا السيد براينس
 غابون السيد مونغاراموسوتسي
 كولومبيا السيد أوسوريو
 لبنان السيد عساف
 المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السير بارهام
 نيجيريا السيدة أوغوو
 الهند السيد كومار
 الولايات المتحدة الأمريكية السيدة غرانت

جدول الأعمال

الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى وأنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في ذلك البلد (S/2011/311).

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room U-506



الرجاء إعادة استعمال الورق

11-40361 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

أعطي الكلمة الآن للسيدة فوغت.

السيدة فوغت (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن

أخاطب المجلس بصفتي الممثلة الخاصة للأمين العام في جمهورية أفريقيا الوسطى وأن أقدم التقرير الخامس للأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى (S/2011/311). والتقرير المعروض على المجلس يقدم عرضاً للتطورات الرئيسية التي حدثت خلال النصف الأول من هذا العام والتحديات ذات الصلة ببناء السلام التي تنتظر شعب جمهورية أفريقيا الوسطى وحكومتها. كما أنه يصف الأنشطة الرئيسية لمكتب الأمم المتحدة المتكامل لدعم جهود الحكومة لتوطيد السلام وفقاً للولاية المسندة إليه من قبل مجلس الأمن.

تحققت إنجازات كثيرة خلال العامين الماضيين منذ إنشاء مكتب الأمم المتحدة باعتباره مكتباً متكاملًا لبناء السلام في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. فقد أنشئ عدد من مؤسسات الحكم وجرى سن بعض التشريعات الهامة للغاية. وتم توسيع نطاق حرية الصحافة، على الرغم من الانتكاسات التي حدثت مؤخراً، عندما أُلقي القبض على صحفيين بسبب مقالات منشورة لهما. ولا تزال الحالة الأمنية العامة هادئة ولكنها غير مستقرة، ولا سيما خارج بانغي.

وعلى الرغم من هذه الإنجازات، مازالت جمهورية أفريقيا الوسطى تواجه تحديات خطيرة. فهي منكوبة بالفقر المدقع وضعف المؤسسات الوطنية والفساد وارتفاع معدل الجرائم العنيفة التي ترتكبها الحركات المسلحة وقطاع الطرق، وانتهاكات حقوق الإنسان والإفلات من العقاب.

وكما جاء في التقرير، فإن مكتب الأمم المتحدة المتكامل ومنظومة الأمم المتحدة لا يدخران وسعاً لتوفير

الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى وأنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في ذلك البلد (S/2011/311)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل جمهورية أفريقيا الوسطى إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

تقرر ذلك.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة مارغريت فوغت، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

تقرر ذلك.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد يان غرولز، رئيس التشكيلة المخصصة لجمهورية أفريقيا الوسطى التابعة للجنة بناء السلام والممثل الدائم لبلجيكا، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2010/311، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في

الدعم المتكامل والحسن التوقيت للحكومة وشعب جمهورية أفريقيا الوسطى في التصدي لتلك التحديات.

وفي السياق الحالي، وعلى النحو المبرز في تقرير الأمين العام، فإن أكبر تحديين عاجلين هما النظام السياسي بعد الانتخابات التشريعية والرئاسية وتنفيذ اتفاقات السلام مع الجماعات المتمردة ونزع سلاح المقاتلين السابقين وإعادة إدماجهم على نحو مستدام، في إطار الإصلاح العام للقطاع الأمني.

لقد طغت الانتخابات الرئاسية والتشريعية على الفترة المشمولة بالتقرير. ووصف المراقبون الدوليون والوطنيون الانتخابات بأنها كانت شاملة وسلمية فيما أشاروا إلى وقوع عدد من المخالفات. وعالجت المحكمة الدستورية بعض هذه المخالفات بإلغاء النتائج في تسع دوائر انتخابية وإصدار أحكام بإعادة الانتخابات في ١٣ دائرة أخرى. وفي ٢٩ حزيران/يونيه، أعلن وزير الإدارة الإقليمية أن الانتخابات الفرعية الثلاث عشرة ستُجرى خلال شهرين تقريباً.

وتشكيل الحكومة الجديدة، التي يرأسها رئيس الوزراء الحالي تواديرا، خطوة إيجابية على طريق إنشاء مجلس وزراء شامل. وهي تتألف من ممثلين عن المجتمع المدني وأحزاب المعارضة، بمن فيهم ست نساء.

وقد تعهدت الحكومة بالتصدي للتحديات المباشرة. وفي هذا الصدد، أعلنت عن إنشاء هيئة جديدة مهنية ومستقلة لإدارة الانتخابات المقبلة وتنقيح قانون الانتخابات. وقد تم الإعراب عن هذا الالتزام علناً مرة أخرى في اجتماع المائدة المستديرة الذي عقده الشركاء مؤخراً في بروكسل. وأرى أن علينا أن نحملهم على تحقيق هذا الوعد.

ونتيجة لمقاطعة المعارضة للعملية الانتخابية، يهيمن الحزب الحاكم على البرلمان والمؤسسات الأخرى. وتشكل هذه الحالة تحدياً كبيراً للجهود الجارية من أجل تحقيق

الاستقرار والمصالحة الوطنية. وكما ورد في تقرير الأمين العام، فإن توفير حيز سياسي للمعارضة من خارج البرلمان والمشاركة معها بشأن المسائل المتعلقة بتطور البلد سيكون تحدياً كبيراً للحكومة. وقد التزمت الحكومة بإجراء إصلاحات سياسية، بما في ذلك العملية الانتخابية، وذلك بهدف التصدي لبعض الصعوبات التي شابت الانتخابات الأخيرة. وسوف يعمل مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى عن كثب مع الشركاء الإقليميين والدوليين لدعم الحكومة في معالجة هذه المسائل.

وقد شهدنا في شهر أيار/مايو تطورات إيجابية بشأن تنفيذ اتفاقات السلام مع الحركات المسلحة والجماعات المتمردة. وأعلنت الحكومة عزمها على نزع سلاح جميع المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم بحلول نهاية العام. وفي ١٢ حزيران/يونيه، انضم تجمع الوطنيين من أجل العدالة والسلام، في خطوة إيجابية أخرى، إلى عملية ليروفييل للسلام، ووقع على اتفاق لوقف إطلاق النار مع الحكومة. وفي ١٣ حزيران/يونيه، وقع الجنرال بابا لادي، زعيم المتمردين التشاديين في الجبهة الشعبية للإصلاح بياناً مع الحكومة التشادية لبدء مفاوضات بهدف التوقيع على اتفاق سلام في غضون شهر، يلقي بموجبه المتمردون أسلحتهم، ويضمن المعابر الآمنة لعودة المتمردين إلى تشاد.

ويمكن لتنفيذ هذا الاتفاق، إن تم الالتزام به، أن يؤدي إلى إعادة حوالي ٤٠٠ إلى ٥٠٠ عنصر من عناصر الجبهة الشعبية للإصلاح إلى وطنهم تشاد، وهي إحدى المسائل التي أثارها الجيش الشعبي لإعادة إرساء الجمهورية والديمقراطية، باعتبارها شرطاً مسبقاً لترفع السلاح. وعلينا أن نتذكر أن الجيش الشعبي لإعادة إرساء الجمهورية والديمقراطية هو في واقع الأمر جماعة تشادية متمردة تعمل في جمهورية أفريقيا الوسطى، وليس جماعة متمردة وطنية تنتمي إلى ذلك البلد. وقد يسر هذا الاتفاق الوسيط الوطني

من الحكومة والجماعات السياسية العسكرية كانت على استعداد لضمان أمن بلدها وتمكين السكان من استئناف حياتهم الطبيعية.

ويظل دعم عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإصلاح القطاع الأمني على نحو عام يشكل أولوية رئيسية بالنسبة لجمهورية أفريقيا الوسطى، ومكتب الأمم المتحدة لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. وكنت قد التقيت مع الرئيس بوزيزي ورئيس الوزراء توديرا على هامش اجتماع المائدة المستديرة للشركاء في بروكسل. وشدد كلاهما على الأهمية السياسية لإصلاح قطاع الأمن وعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وكررا التزامهما بتنفيذ أحكام الاتفاقات الموقعة مع جميع الجماعات السياسية والعسكرية. ويتعين على المجتمع الدولي القيام بكل ما هو ممكن لدعم عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإصلاح قطاع الأمن، وتوفير الموارد اللازمة لإكمالهما في الوقت المناسب. وسوف يضطلع مكتب الأمم المتحدة لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، وكذلك فريق الأمم المتحدة القطري، والشركاء، جنباً إلى جنب مع الحكومة بإجراء استعراض لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بصورة عامة في المستقبل القريب.

وتقع جمهورية أفريقيا الوسطى في مفترق طرق هام في مناطق الصراع، وتتأثر بانعدام الأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان، مع احتمال تصاعد انعدام الأمن عبر الحدود السودانية، باعتبار أن ذلك البلد يواجه التحديات الأمنية التي ستصاحب بالضرورة إنشاء دولة جديدة في جنوب السودان. وتعاني جمهورية أفريقيا الوسطى كذلك من العناصر الإجرامية عبر الحدود، التي تجوب منطقة الساحل وتستغل ضعف قوات الأمن الوطني وعدم قدرتها على تأمين تراب الجمهورية وشعبها. وسيكون للانقياس الداخلي في جمهورية أفريقيا الوسطى أثر كارثي على المنطقة بأسرها،

لجمهورية أفريقيا الوسطى. وهنا نلاحظ أن جمهورية أفريقيا الوسطى تضطلع بدور إيجابي في محاولة إعادة بعض من هذه الجماعات المتمردة إلى بلدانها.

وعقب ذلك كانت هناك اشتباكات بين عناصر من الجبهة الشعبية للإصلاح، والجيش الشعبي لإعادة إرساء الجمهورية والديمقراطية، وهو حركة سياسية عسكرية، قامت خلالها الجبهة الشعبية للإصلاح باحتجاز رهائن من الجيش الشعبي لإعادة إرساء الجمهورية والديمقراطية. وأفرج فيما بعد عن ثمانية عشر من الرهائن في ٢٩ حزيران/يونيه في كاغاباندورو بعد تدخل الوسيط الوطني. وسيرهن النجاح في تنفيذ هذا الاتفاق جزئياً بامتنال الجماعات المتباينة التي تنتمي إلى الجبهة الشعبية للإصلاح. و سنرى ما إذا كانت هذه الجماعات المقاتلة ستلتزم بما يوقع عليه قادتها.

وتعتبر مشاركة الجبهة الشعبية في عملية السلام عنصراً هاماً في استئناف عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في شمال غرب البلد. وأعلن الرئيس بوزيزي وزعماء الجماعات السياسية والعسكرية عن إطلاق عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في ٢٥ حزيران/يونيه في بوكارانغا، وتم نزع سلاح أكثر من ٣٤٠ مقاتلاً من الجيش الشعبي لإعادة إرساء الجمهورية والديمقراطية في تلك المناسبة. ونوهت الحكومة إلى عزمها على المضي في عمليات نزع سلاح مماثلة في أماكن أخرى، على أمل استكمال العملية بحلول نهاية العام. وقد بدأ إطلاق هذه العملية في بوكارانغا، دون دعم من المجتمع الدولي، وخصوصاً في غياب مراقبين عسكريين دوليين، نظراً إلى أن ولايتهم قد انتهت قبل أيام فحسب من ذلك الحدث. وقد أعرب الرئيس بوزيزي عن خيبة أمل كبيرة بسبب بطء وتيرة الدعم المقدم من المجتمع الدولي، غير أنه ناشد المجتمع الدولي تقديم المساعدة في عمليات نزع السلاح والتسريح والإدماج، وإصلاح القطاع الأمني برمتها. ولكنه حاجج بالقول إن كلا

الجهد لكفالة احترام حقوق الأطفال وإنفاذها. وأعتزم إنشاء وحدة للحماية داخل مكنتي للمساعدة في تنسيق هذه المسائل، بما يتلاءم مع ما تحظى به من أهمية في ولايتنا.

وأود أن أسلط الضوء على الحاجة إلى تعزيز ثقافة تحترم فيها حقوق الإنسان في جميع أنحاء البلد. ويجب اتخاذ خطوات ملموسة للتصدي للفساد وتفشي الإفلات من العقاب اللذين يضران بمؤسسات إنفاذ القانون. ولا بد من دعم الحكومة في تعزيز النظام القضائي وإنهاء عدالة الغوغاء. وفي تطور إيجابي، أتاحت الحكومة مؤخرًا لمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام إمكانية زيارة السجون ومراكز الاحتجاز. كما يُنتظر إنشاء لجنة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان في القريب.

وقدمت حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى ورقعتها الثانية لاستراتيجية الحد من الفقر للفترة حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وذلك خلال مؤتمر المائدة المستديرة للشركاء الذي عقد في بروكسل. ويرجع الفضل بدرجة كبيرة في عقد ذلك المؤتمر إلى جهود السفير غرولز، وأود أن أسجل أن اهتمامه الشخصي بذلك الاجتماع حتى النهاية كان عاملاً أساسياً لنجاح ذلك الجهد. والوثيقة تعرض استراتيجية الحكومة وبرامجها من أجل توطيد السلام، بما في ذلك الحكم الرشيد وسيادة القانون والخدمات الاجتماعية والتنمية الاقتصادية. وأنا أشجع الشركاء التقليديين والجدد على تقديم الدعم المالي للبرامج الواردة في ورقة الاستراتيجية الثانية.

واستشرافاً للمستقبل، فإن التحدي الرئيسي سيكون ضمان استمرار الدعم لجهود توطيد السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، ولا سيما دعم الجهود الرامية إلى إجراء حوار سياسي ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح القطاع الأمني. وأود أن أشكر أعضاء المجلس

ومن شأنه تقويض الاستثمارات التي حدثت في تأمين البلدان المجاورة. وأعرب عن عزمي على العمل عن كثب مع زملائي في المنطقة من أجل توفير استجابة شاملة لهذه التحديات.

وفي غضون ذلك، اتخذت الحكومة خطوة هامة لتأمين مقاطعة فاكغا في شمال شرق البلد عبر التوقيع على اتفاق للدوريات الحدودية المشتركة بين قوات الأمن التشادية والسودانية. من المهم أن ينفذ هذا الاتفاق وأن تتلقى الدوريات المشتركة ما يكفي من الدعم من قبل المجتمع الدولي. وسوف تسد هذه القوة المشتركة جزئياً الفراغ الأمني في المناطق التي يحتلها المتمرّدون، والصيادون المدججون بالأسلحة الثقيلة، وعناصر جيش الرب للمقاومة.

وفي الجنوب الشرقي، لا يزال جيش الرب للمقاومة يمارس عمليات القتل وأخذ الرهائن وعرقلة الحياة اليومية العادية. وينبغي تحسين الأمن في الجزء الشمالي الشرقي من البلد، حتى يتسنى التصدي لتدهور الحالة الإنسانية. ويتعرض العاملون في مجال المساعدات الإنسانية إلى الهجمات المتزايدة التي يقوم بها المجرمون المسلحون. ويجب علينا ألا نسمح للإجرام في أجزاء معينة من منطقة دارفور المجاورة بأن تصبح نموذجاً لجمهورية أفريقيا الوسطى.

ويجب أن تستكمل الجهود الرامية إلى توفير الأمن لأبناء أفريقيا الوسطى وتوطيد السلام بتعزيز الحكم الرشيد وسيادة القانون. ويتعين على الحكومة بسط سلطتها في كل المناطق، وتوفير الخدمات الصحية والتعليمية لجميع مواطنيها، بينما تواصل العمل من أجل خلق الفرص الاقتصادية.

وثمة مسألة أخرى تثير بالغ القلق للأمين العام، ألا وهي حماية النساء والأطفال. وينبغي بذل المزيد من الجهود من أجل منع الاستغلال الجنسي وتعزيز حقوق الطفل والمرأة. ويجب علينا أيضاً أن نكفل إنهاء تجنيد واستخدام الجنود الأطفال وأن نبذل، على نطاق أوسع، مزيداً من

وفضلا عن ذلك، فإن اللجنة قدمت، ومن خلال مكتب الأمم المتحدة المتكامل، المشورة لبعض الأطراف المشاركة في التحضير للانتخابات، مثل اللجنة الانتخابية المستقلة والحكومة والمعارضة. كما شملت التوصيات التدابير التي يتعين اتخاذها بخصوص المخالفات التي لوحظت إلى حد كبير خلال الجولة الأولى من الانتخابات البرلمانية. وفي ضوء ذلك، فإن مقاطعة ائتلاف من أحزاب المعارضة للجولة الثانية من الانتخابات البرلمانية أمر يدعو إلى الأسف بشدة.

وأود أن أوجه انتباه المجلس إلى بيان السياسة العامة الذي قدمته حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى إلى الجمعية الوطنية في بانغي في ١٨ أيار/مايو. وينبغي للمجلس أن يدرس هذا البيان لأنه يتضمن التزامات سياسية هامة للغاية تجدر الإشارة إليها هنا. فقد التزمت الحكومة، بصفة خاصة، بالانتهاء من نزع سلاح المتمردين وتسريحهم وإعادة إدماجهم قبل نهاية عام ٢٠١١؛ وبمكافحة الفساد؛ وتعزيز الحكم وسيادة القانون؛ وتنقيح القانون الانتخابي لعام ٢٠٠٩ وإنشاء أمانة دائمة ومستقلة تكون مسؤولة عن إجراء الانتخابات مستقبلا. واللجنة على ثقة بأن السلطات في أفريقيا الوسطى لن تتلکأ في تنفيذ هذه الالتزامات السياسية.

وبعد الانتهاء من العملية الانتخابية، نظمت حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى ولجنة بناء السلام اجتماع مائدة مستديرة للشركاء في بروكسل يومي ١٦ و ١٧ حزيران/يونيه بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي. وقرر رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي السيد جان بينغ السفر خصيصا إلى بروكسل لحضور اجتماع المائدة المستديرة. ومثل قرابة ١٦٠ شخصا نحو ٣٠ حكومة و ٣٥ منظمة دولية وإقليمية ودون إقليمية؛ ومثل مراقبون المجتمع المدني في أفريقيا الوسطى والمنظمات غير الحكومية الدولية والقطاع الخاص. وبالنسبة لبلد منسي

وأعضاء لجنة بناء السلام وأسرة الأمم المتحدة وخاصة سلفي، الممثلة الخاصة للأمين العام زاوده وجميع الشركاء الآخرين الذين ما فتئوا يقدمون دعما ثابتا لجمهورية أفريقيا الوسطى.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة فوغت على إحاطتها الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن للسيد غرولز.

السيد غرولز (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): أشكركم، سيدي، على السماح لي بمخاطبة مجلس الأمن بصفتي رئيس التشكيلة المخصصة لجمهورية أفريقيا الوسطى التابعة للجنة لبناء السلام. أولا، أود أن أشيد بالسيدة سهلة - وورك زاوده، الممثلة الخاصة السابقة للأمين العام في جمهورية أفريقيا الوسطى، لجهودها لدعم عملية بناء السلام في البلد. كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأتمنى للسيدة فوغت كل النجاح بصفتها الممثلة الخاصة الجديدة للأمين العام ورئيسة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأنا أعتقد بالفعل أن العمل معها سيكون امتيازاً لي.

بداية، أود أن أطلع المجلس بالتفصيل على الأنشطة الرئيسية للجنة بناء السلام خلال الأشهر الستة الماضية، ثم على الإجراءات ذات الأولوية التي تعتزم التشكيلة المخصصة اتخاذها في الشهور المقبلة. وأود أن أتطرق أولا إلى الأنشطة خلال الأشهر الستة الماضية. فقد ركزت تشكيلتنا أساسا، ودون إغفال القطاعات الأخرى، على العملية الانتخابية والتحضيرات لاجتماع المائدة المستديرة للشركاء والذي عقد في بروكسل قبل ثلاثة أسابيع. وبخصوص الانتخابات، فإن لجنة بناء السلام اضطلعت منذ البداية بدور هام في حشد المانحين. ونتيجة لذلك، أمكن سد العجز في ميزانية الانتخابات وقدره ٧,٥ مليون دولار.

أود أن أتحوّل الآن إلى المستقبل. وإصلاح القطاع الأمني سيكون إحدى الأولويات الرئيسية مستقبلاً، حسبما ذكرت أيضاً الممثلة الخاصة للأمين العام. وهنا أرحب بجعل الممثلة الخاصة الجديدة للأمين العام لدعم الحكومة في وضع استراتيجية وطنية لإصلاح قطاع الأمن أولوية لمكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. ولا تزال لائحة المشاريع القائمة في مجال إصلاح القطاع الأمني، التي عرضت في اجتماع المائدة المستديرة في بروكسل، بحاجة إلى تحديد أولوياتها والاسترشاد باستراتيجية مشاهمة لتلك التي تم وضعها خلال الحلقة الدراسية الوطنية بشأن إصلاح القطاع الأمني التي عقدت في نيسان/أبريل ٢٠٠٨. وسوف تركز اللجنة في الأشهر المقبلة على تنفيذ مشاريع إصلاح القطاع الأمني الجارية وتفعيلها.

وسوف تكون مجالات الحكم الرشيد وسيادة القانون والإصلاح القضائي أيضاً جزءاً من أولوياتنا المتعلقة ببناء السلام في السنة المقبلة. وقد بدأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالفعل تنفيذ برنامجاً متعدد السنوات يتعين استكمالته وتحسينه، وإدارة الشفافة للموارد الطبيعية مسألة تتطلب اهتماماً عاجلاً من أجل زيادة إيرادات الدولة، وتشجيع الاستثمار الخاص. وستواصل اللجنة من جانبها بذل الجهود لحشد الدعم من الشركاء الحاليين والمحتملين لمشاريع بناء السلام.

وقبل أن أختتم، أود أيضاً أن أؤكد مسألة هامة بالنسبة لي شخصياً، وللرئاسة الألمانية للمجلس على حد سواء: حالة النساء والأطفال في مناطق الصراع في جمهورية أفريقيا الوسطى. فلا تزال تلك الحالة خطيرة للغاية في بعض المناطق. فقد أتيحت لي الفرصة، أثناء زيارتي الأخيرة إلى بانغي في نيسان/أبريل، للتأكيد على الضرورة الملحة لإنشاء آلية للإبلاغ والرصد فيما يتعلق بالأطفال والصراع المسلح. ولدى عودتي إلى نيويورك، أطلعت الفريق العامل التابع

مثل جمهورية أفريقيا الوسطى، فإن عدد المشاركين لم يسبق له مثيل حقاً.

وكان الهدف الرئيسي من اجتماع المائدة المستديرة إطلاع الشركاء على أولويات الجيل الثاني من ورقة استراتيجية الحد من الفقر. وقد أعدت السلطات في أفريقيا الوسطى هذه الوثيقة الممتازة بمساعدة تقنية من البنك الدولي.

ومن الواضح أن الاحتياجات الإنمائية في جمهورية أفريقيا الوسطى لا تزال كبيرة. وكانت رسالة المشاركين في اجتماع المائدة المستديرة واضحة جداً. فقد شجعوا جميعاً السلطات الوطنية على تحديد مجالات العمل ذات الأولوية في ورقة الاستراتيجية الثانية والتركيز على تدابير استعادة الاستقرار في البلد واستهداف الفئات الضعيفة على وجه الخصوص. وكان من الواضح للجميع أن هذه المناسبة ليست سوى خطوة أولى على طريق طويل يهدف إلى تعزيز الصلات مع الشركاء الحاليين وإقامة صلات جديدة مع طائفة عريضة من الشركاء الجدد المحتملين. وبالطبع، ستضمن اللجنة، بالتعاون مع سلطات أفريقيا الوسطى، تنفيذ متابعة محددة الأهداف لأعمال المائدة المستديرة.

كما أرحب بعدد من التطورات الحاسمة التي شهدتها الأسابيع والأيام السابقة على عقد اجتماع المائدة المستديرة والتي سبق وأن أشارت إليها الممثلة الخاصة للأمين العام. وتشمل هذه التطورات التوقيع على اتفاق لوقف إطلاق النار مع تجمع الوطنيين من أجل العدالة والسلام، وهي الجماعة المتمردة المتبقية الوحيدة التي لم توقع على اتفاقات ليرفيل للسلام لعام ٢٠٠٨؛ والتوقيع على اتفاق ثلاثي بين جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد والسودان، والذي يُنتظر أن يساهم في تحقيق استقرار الحالة في الشمال الشرقي من البلد؛ وإحراز مزيد من التقدم باتجاه تحقيق المصالحة الوطنية.

عمق ووضوح، وقبل كل شيء، إنجاز الإحاطة الإعلامية التي قدمتها. ولا يفوتني أن نتقدم شكرنا أيضاً إلى سلفها السيدة سهلة-وورك زاوده التي تمكنت من قيادة بعثتها ببراعة، على الرغم من الظروف الصعبة والاستثنائية، قبل وأثناء وبعد انتخابات كانون الثاني/يناير الماضي.

لقد شهدنا سلسلة من الأحداث المشجعة منذ تلك الانتخابات، كما سبق ذكره ويستحق التكرار. و تراوحت هذه الأحداث بين إلغاء المحكمة الدستورية الجزئي لربع مقاعد الجمعية الوطنية، وصولاً إلى مؤتمر المائدة المستديرة للمنحي جمهورية أفريقيا الوسطى الذي عقد في بروكسل قبل ثلاثة أسابيع. وتشمل هذه الأحداث تشكيل الحكومة وصدر بيان سياساتها العامة، الذي أقره البرلمان، ومؤتمر القمة الثلاثي بين السودان وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى، والتوقيع على اتفاق لوقف إطلاق النار مع تجمع الوطنيين من أجل العدالة والسلام، وهي آخر جماعة متمردة بقيت خارج اتفاقات ليبروفيل للسلام، وعودة هذه الحركة السياسية العسكرية المرتقبة قريباً إلى وطنها، فضلاً عن بدء عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

ونحن في جمهورية أفريقيا الوسطى على يقين من أن هذه الأحداث، بفضل الاتفاق وتعاون وجهود جميع أصحاب المصلحة، تعطي أملاً في العودة إلى السلام. فهي علامات واضحة على العودة إلى السلام، فضلاً عن كونها عوامل أساسية للتعافي الدائم. وسوف يبذل رئيس الجمهورية وحكومته كل ما بوسعهما للحفاظ على الحوار مع الجهات السياسية الفاعلة والمجتمع المدني، حسبما أوصى بذلك الحوار السياسي الشامل. وهما عازمان على مواصلة عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، التي يجب من الآن فصاعداً أن تقترن ببرنامج إصلاح قطاع الأمن بهدف إعادة هيكلة قوات الدفاع والأمن بطريقة فعالة. و السلام لا يقدر

لمجلس الأمن المعني بالأطفال والصراع المسلح الذي تتولون رئاسته، سيدي الرئيس. وقد شجعت الممثلين الخاصين للأمين العام بشأن الأطفال والصراع المسلح، و بشأن العنف الجنسي في حالات النزاع على زيارة جمهورية أفريقيا الوسطى هذا العام من أجل تقييم الحالة في الميدان، التي أكرر أنها لا تزال مثيرة للقلق الشديد وتستحق الاهتمام الكامل ليس من قبل اللجنة فحسب بل من قبل المجلس أيضاً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد غرولس على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية أفريقيا الوسطى.

السيد دويان (جمهورية أفريقيا الوسطى) (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. ونحن نجد ما يشجعنا في التزام بلدكم بدعم الدول التي أضعفها العنف بجميع أشكاله أثناء سعيها لتحقيق السلام والاستقرار والتنمية. كما أثني عليكم بسبب التزامكم بمسألة النساء والأطفال في الصراع.

وبالنيابة عن جمهورية أفريقيا الوسطى، أهنئ مرة أخرى الأمين العام على نجاح إعادة انتخابه رئيساً لمنظمتنا المشتركة، وتمكينه من مواصلة وتعزيز واستكمال العديد من المشاريع التي بدأت أثناء فترة ولايته الأولى. ونحيط علماً أيضاً بتقريره الذي قدمه في ١٦ أيار/مايو (S/2011/311) عن الحالة السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية في جمهورية أفريقيا الوسطى، فضلاً عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في ذلك البلد. وقد جاء هذا التقرير الشامل تقريراً في الوقت المناسب، بالنظر إلى الأمور المعرضة للخطر حالياً على الصعيدين الوطني والدولي.

وهنا أود أن أعرب عن شكرنا واحترامنا العميق للسيدة مارغريت فوغت، الممثلة الخاص للأمين العام، على

المنطقة، على الرغم من أن هذا التغيير ستكون له عواقب يمكن التنبؤ بها. ونحن لا نزال على قناعة بأن تلك الدولة ستضم إلينا في كفاحنا الذي لا يكل ضد عدو عبر الحدود له طموحات غير واضحة من شأنها زعزعة الطمأنينة التي لا بد منها لتنمية هذه المنطقة دون الإقليمية.

وختاماً، فإن بلدي سيستمر، كما فعل في الماضي، في التعاون مع جميع الدول دون استثناء. وفي بعض الأحيان، يشكك الأصدقاء والمراقبون الحكماء، الذين ملوا على نحو مبرر من مناقشة مسألة جمهورية أفريقيا الوسطى، في إرادتها وقدرتها على التعافي، أو حتى مجرد المضي قدماً.

ومن المؤكد أن جمهورية أفريقيا الوسطى ليست حالة ميؤوس منها، بل إن فشلها ليس قدراً محتوماً. وهي تكافح من أجل البقاء بوسائلها المحدودة وبالمثابرة في العمل. وتكافح من أجل بناء سيادة القانون. ودولتي تكافح كل يوم لتظل الراعي الأمين لسكانها الذين لا يرجون سوى العيش والازدهار في ظل السلام.

وتعرب جمهورية أفريقيا الوسطى عن بالغ امتنانها للمجتمع الدولي الذي تسعد بالمشاركة فيه، والذي لم ييخل عليها أبداً بالعديد من أشكال دعمه الثابت، والذي تأمل أن يكون بمقدورها التعويل عليه خلال هذه العملية المضنية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): ليس هناك متكلمون آخرون على قائمتي. وأدعو الآن أعضاء المجلس لإجراء مشاورات غير رسمية بغية مواصلة مناقشتنا بشأن هذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٥٠.

بشمن في بلدي الهش، و أي توطيد للمكاسب الديمقراطية يتطلب توفره.

وإن أريد لهذه التدابير أن تتحقق، فإن عليها أن تتواصل بالطبع، بالتنسيق مع شركائنا على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف، وخاصةً مع الأمم المتحدة، من خلال لجنة بناء السلام في تشكيلتها القطرية المخصصة لجمهورية أفريقيا الوسطى، التي يرأسها. ماهرة السفير غرولس، والذي نكن له تقديراً كبيراً وأود الإشادة به هنا.

وعلى الرغم من التزام أعلى السلطات العليا في جمهورية أفريقيا الوسطى، قدر المستطاع، بتنفيذ التوصيات الواردة في التقرير، فإنها، تذكّر بأن التقييم الدقيق للحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى - التي تقع في قلب القارة الأفريقية - يتطلب الأخذ في الاعتبار جميع العوامل الداخلية والخارجية، وهو ما تم الأخذ به لحسن الحظ هنا. وتعتبر الحالة المتعلقة بجيش الرب للمقاومة، وهو جماعة متمردة تنسم بالقسوة والوحشية تنتمي إلى بلد غير متاخم، مثلاً ساطعاً على ذلك. فالفظائع التي يرتكبها جيش الرب للمقاومة، من تدمير ونهب وتجنيد قسري وترحيل للرجال والنساء والأطفال جعلته يستحق القضاء التام عليه بصورة نهائية من خلال التعبئة الشاملة للجهود والموارد المشتركة.

وذلك هو السبب الذي يجعل جمهورية أفريقيا الوسطى، إذ تدرك كامل قيمة مبادرات الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن هذه المسألة، تعلق آمالاً كبيرة على إنشاء دولة متاخمة جديدة خلال الـ ٤٨ ساعة المقبلة ستحدث تغييراً جذرياً في بعض المبادئ وستغير جغرافيا